

د: عبد الرحمان نشادي. جامعة البليدة 2 " علي لونيبي "

التشريعات الإعلامية وعلاقتها بالقوانين الأخرى.

الملخص:

يجهل الكثير من الدارسين وحتى المهنيين في مجال الإعلام والاتصال الصلة التي تربط قانون الإعلام بمجموعة القوانين الأخرى المتواجدة في المجتمع، فيعتقد الكثير منهم، على سبيل المثال لا الحصر أن الجرائم الصحفية، فيما يخص المسؤولية المتولدة عن جرائم النشر يختص بها قانون الإعلام، غير أن الواقع يكشف غير ذلك، فالجرائم مثل: التجسس وافشاء الأسرار واحداث اضطرابات في النظام العام، إلخ. فإن قانون العقوبات له النصيب الوافي في بيان الجزاءات الغير منصوبة في قوانين الإعلام. كذلك بالنسبة لقانون العمل والتعويضات والراحة والتأمينات، إلى غير ذلك من القوانين الأخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقوانين الإعلام. لهذا سنحاول بيان علاقة قانون الإعلام بعينة من القوانين الأخرى بإبراز أمثلة من قانون الاعلام الجزائري.

Le Résumé :

Beaucoup de chercheurs et de professionnels dans le domaine des médias et de la communication ignorent le lien entre la loi de l'information et les autres lois de la société. Ils pensent que les délits de presse sont les seuls dans la loi de l'information.

En effet, d'autres crimes, tels que : l'espionnage, la divulgation de secrets, les troubles de l'ordre public, etc. Le Code pénal a une part adéquate dans l'extension de la peine, ainsi que le Code du travail, la loi de rémunération, la loi de repos et de l'assurance,

et d'autres lois qui sont étroitement liées à la loi de l'information.

Nous allons essayer dans cet article de présenter un échantillon de lois et leur association avec la loi de l'information algérienne et de la loi irakienne sur les réseaux de médias.

مدخل:

يهدف القانون بكل فروعه إلى حماية حق الفرد والمجتمع والدولة. وهو بهذا يعمل على تنظيم الحياة الاجتماعية وامتدادها بالحياة والاستمرارية. ولن يكون هذا قائما إلا بصيانة الحريات وتقديم الضمانات الكفيلة بذلك. وعليه فمهما بلغت درجة تطور المجتمع تبقى دائما الحاجة إلى القانون لتنظيم وتسيير أموره. والحقيقة أن مجموعة القوانين المنظمة لمجموعة القطاعات المكونة لبلد ما، لا يمكن أن تكون منفصلة عن بعضها البعض، فكل قانون منظم لقطاع معين له ارتباط بمجموعة القوانين المنظمة للقطاعات الأخرى. ومن هذا المنطلق طبعاً يتبادر إلى الذهن مثل هذا السؤال في حقل علوم الإعلام والاتصال، ماهي علاقة التشريعات الإعلامية بالقوانين الأخرى الموجودة في المجتمع أو العكس؟

يعد النشاط الإعلامي بمؤسساته وأشخاصه جزءاً من المحيط الاجتماعي. وبالتالي، فهو يتأثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة بمجموعة القواعد القانونية التي تنظم المجتمع في شتى مجالاته، فالقانون يسري على الشخص الطبيعي وعلى الشخص المعنوي على حد سواء. ومن هذا المنطلق يمكن أن نبين الصلة القائمة بين قانون الإعلام ومجموعة القوانين الأخرى، فالجرائم الصحفية على سبيل المثال لا الحصر فيما

يخص المسؤولية المتولدة عن جرائم النشر (كالشتم والقذف والتجسس وافشاء الأسرار، واحداث اضطرابات في النظام العام، إلخ). فإن قانون العقوبات له النصيب الوافي في بيان الجزاءات الغير منصوبة في قوانين الإعلام. كذلك بالنسبة لقانون العمل والتعويضات والراحة والتأمينات، إلى غير ذلك من القوانين الأخرى التي ترتبط ارتباطا وثيقا بقوانين الإعلام.

مفهوم التشريع:

يعد موضوع التشريع بصفة عامة علما قائما بذاته. ويعد التشريع الإعلامي جزءا من مجموعة أجزاء تكوّن التشريع، لذا يقتضي الحال "التعريف بهذا العلم وإعطاء المعلومات الأولية عنه، وبيان خصائصه التي تميزه عن باقي العلوم الأخرى، وشرح مبادئه العامة وأفكاره الرئيسية بصورة تعهد لدراسة ذلك العلم ذاته فيما بعد."

مصدر كلمة التشريع هو شرع.¹ ولقد جاء القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ ۗ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾² وقوله أيضا: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى ۚ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ ۗ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾¹ فقوله تعالى: (شرعة ومنهاجا) سبيلاً وسنة. وقال المبرد: الشريعة ابتداء

¹ وردت اللفظة في القرآن الكريم على عدة أشكال كمثل، شرعاً، شرعوا، في مثل قوله تعالى على الترتيب: (وسلمهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتهم جناتهم يوم سبتهم شرعاً ويؤدوا بسبوتهم لا تأتهم) كذلك بلوغهم بها كانوا (يوسفون) سورة الأعراف، الآية 163 وقوله أيضاً: (إن لهم شركوا شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله) ولولا كلمة الفصل لفضى بينهم (وإن الظالمين لهم عذاب أليم) سورة الشورى، الآية 21.

² سورة المائدة، الآية 48.

الطريقة.¹ وقوله تعالى: (شرع لكم) الحلال والحرام.² وجاء في معجم اللغة العربية المعاصرة، شرع الله الدين: سنّه وبيّنه، أوضّحه وأظهره.³

ورود في لسان العرب عن كلمة شرع: شرّع الوارِدُ يشرّعُ شرعًا وشروعًا: تناول الماءَ بفيه. وشرّعتِ الدّوابُّ في الماءِ تشرّعُ شرعًا وشروعًا أي دخلتْ.

والشّريعةُ والشّراعُ والمشّرعَةُ: المواضعُ التي يُنحدِرُ إلى الماءِ منها. والشّريعةُ والشّرعَةُ: ما سنّ الله من الدين وأمر به، كالصّوم والصّلاة والحجّ والزّكاة وسائر أعمال البرّ.⁴

ونقول شرّع المشرّع الأمر: جعله مباحًا.⁵

والتشريع مرادف للاجتهاد والاستنباط. وهو في لغة المحاكم، مجموعة القوانين في بلد من البلدان.⁶ والتشريع اسم وجمعه تشريعات ويعني سنّ القوانين، فنقول سنّ البرلمان تشريعات جديدة، أي قوانين. وسلطة التشريع: هي السلطة المؤهلة لإصدار القوانين.⁷

ويطلق لفظ التشريع فيراد به إحدى الأمور:

- كل قاعدة مكتوبة تتولى وضعها سلطة عامة معينة.
- قيام السلطة المختصة في الدولة بوضع قواعد جبرية مكتوبة تنظم حياة المجتمع وفقا لضوابط معينة ومضبوطة.

¹ محمد الرازي فخر الدين: تفسير الفخر الرازي المشتهر بالتفسير الكبير مفاتيح الغيب، ج 12، ط 1، دار الفكر، بيروت 1981، ص 14.

² أبي جعفر محمد بن جرير الطبري: تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، ج 20، دار هجر، 2002، ص 481.

³ أحمد مختار عمر: معجم اللغة العربية المعاصرة، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص 1188.

⁴ ابن منظور: لسان العرب، المجلد الرابع، دار المعارف، القاهرة، ص 2238.

⁵ أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 1188.

⁶ أحمد اباش: التشريع المدرسي وأخلاقيات المهنة، ص 5.

⁷ انظر معجم المعاني على الرابط:

<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9/>

يوم 17.02.2017 على الساعة: 11 و38د.

- مجموعة القواعد القانونية المكتوبة التي تنظم أمرا معينا ويكون صادرا من السلطة التشريعية بالذات مثلا يقال: التشريع التجاري، والتشريع البحري، وتشريع الضرائب.

وفي العموم، يطلق مصطلح التشريع على وضع القواعد القانونية في صورة مكتوبة بواسطة السلطة التي يمنحها الدستور الاختصاص، كما يطلق على القاعدة القانونية ذاتها التي تضعها تلك السلطة أو على النص الذي يصدر عنها.¹ فنستنتج حينئذ، أن التشريع هو مصدر القاعدة القانونية المكتوبة.

مفهوم القانون:

هو مجموعة القواعد التي تنظم سلوكيات الأفراد في المجتمع. ويعود أصل كلمة "قانون" (CANON) إلى اليونان وكلمة القانون في اللغة العربية تعني الاستقامة. وبالتالي فالقانون هو الذي ينظم المجتمع.

وكلمة قانون تحمل عدة مدلولات:

فقد تأتي الكلمة بمعنى (DROIT) بالفرنسية و(LAW) بالإنجليزية حقوق وتعني مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين بني البشر، كما تعني أيضا الاعتراف بالحقوق المكفولة للشخص في شكل نصوص قانونية، ومن ذلك نجد مبدأ حقوق الإنسان على سبيل المثال.

وقد تأتي الكلمة بمعنى (CODE) مدونة وتعني مجموعة القواعد والنصوص القانونية التي تنظم فرعا من فروع القانون، مثل قانون المرور.

وقد تأتي الكلمة بمعنى (LOI) أو (Act, Statute, Rule, Measure)

(and Law) وتعني مجموعة النصوص القانونية الصادرة عن هيئة مختصة في شكل مكتوب، مثل قانون الإعلام.

¹ أحمد اباش، مرجع سابق، ص 6.

علاقة التشريع بالقانون:

يعد التشريع أول مصدر للقانون وبعده تأتي اللوائح ثم الشريعة الإسلامية ثم العرف وأخيرا الاجتهاد القضائي. وكما ذكرنا آنفا، أن التشريع هو وضع قواعد قانونية في شكل نصوص تنظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، فيظهر جليا أن التشريع موضوعه القواعد القانونية، بل هو القاعدة القانونية ذاتها التي تصدر من السلطة التشريعية.

مفهوم الإعلام:

(الإعلام) كلمة مشتقة من العلم والمعلومة. تقول العرب: استعلمه الخبر، استخبره إيّاه،¹ يعني: صار يعلم الخبر بعد أن طلب معرفته.

لغويا يكون معنى الإعلام: نقل الخبر. وهو نفس المعنى الذي يطلقه العلماء المحدثون على عملية الإعلام. وكلمة إعلام، مشتقة من الفعل الرباعي (أَعْلَمَ)، ومصدره (إعلام)، بمعنى: الإخبار. وعلى هذا فإنّ التعليم والإعلام أصلهما واحد، وهو الفعل (عَلِمَ)، إلا أنّ الإعلام، اختصّ بما كان بإخبار سريع، والتعليم اختصّ بما يكون، بتكرير وتكثير، حتى يحصل منه أثر في نفس المتعلم.

يُقابل كلمة (العلم) كلمة مضادّة، ألا وهي (الجهل)، يعني أنّ الأول يُزيل الثاني، أو أنّ هناك طرف ثاني (المتلقي)، يطلب إزاحة غموض ما يخصّ جانبنا من جوانب اهتماماته الحياتية.

كلمة (علم) كذلك مشتقة من (العلامة)، يعني الأثر الذي لا يزول، الراسخ في الذهن أو في الذاكرة، وهي المظهر الذي ينعكس على سلوكه كراي أو كفعل.

يقول عبد اللطيف حمزة: "الإعلام هو تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة". ويقول فرنان تيرو: "الإعلام هو نشر الوقائع

¹انظر معجم المعاني:

<http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9/>

يوم 17.02.2017 الساعة 11:38

والآراء في صيغة مناسبة بواسطة ألفاظ أو أصوات أو صور، وبصفة عامة بواسطة جميع العلامات التي يفهمها الجمهور.¹

والأشمل من هذه التعاريف، ذلك الذي يطرحه الدكتور، سمير حسين: "أنه كافة أوجه النشاطات الاتصالية التي تستهدف تزويد الناس بكافة الحقائق والأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة عن القضايا والمواضيع والمشكلات ومجريات الأمور بموضوعية وبدون تحريف بما يؤدي إلى خلق أكبر درجة ممكنة من المعرفة والوعي والإدراك والإحاطة الشاملة لدى فئات الجمهور المتلقين للمادة الإعلامية بكافة الحقائق والمعلومات الموضوعية الصحيحة بما يسهم في تنوير الرأي العام وتكوين الرأي الصائب لدى الجمهور في الواقع والموضوعات والمشكلات المثارة والمطروحة."²

التشريعات الإعلامية:

يقصد بالتشريعات الإعلامية، القواعد والنصوص التي تصدرها جهة مخولة دستوريا لتنظيم قطاع الإعلام.³ وبالتالي، فإن التشريعات الإعلامية في عمومها، هي مجموعة القواعد القانونية التي تنظم مهنة قطاع الإعلام بكافة أشكاله (صحافة مكتوبة، صحافة سمعية بصرية، صحافة إلكترونية، إلخ.) وارتباطاته بفروع القانون الأخرى. وبصيغة أخرى، فالمقصود بالتشريعات الإعلامية، القوانين المنظمة لقطاع الإعلام، أي تلك القوانين المنظمة لمهنة الصحافة أو قوانين وسائل الإعلام، مثل قواعد وأحكام النشر والطبع والبث الإذاعي والتلفزيوني التقليدي والإلكتروني وغيره، بالإضافة إلى كل ما يرتبط بهذا التشريع من فروع القوانين الأخرى كقوانين الأرشيف والملكية الأدبية أو الفكرية أو الصناعية (حق التأليف والحقوق المجاورة) وقوانين العمل والقوانين الجنائية والمدنية والإدارية والتجارية، فهناك قوانين متعلقة بوسائل الإعلام

¹ فاروق محمد أبو زيد: حرية الإعلام بين النظرية والتطبيق، دار المنار، لبنان 1987.

³ <http://alnogbaa.blogspot.com/2008/05/blog-post.html> le 17/02/2017 à 16h :50.

كالقانون التجاري والقانون الخاص بالمؤسسات العمومية الاقتصادية. وقانون الإشهار وقانون سير الآراء، بالإضافة إلى اللوائح والمذكرات التفسيرية المكملة للتشريع الإعلامي. وقوانين تتعلق بممارسي المهنة: مثل المرسوم المتعلق بالقانون الخاص بالصحافي الصادر في سنة 2008.

● قانون الإعلام وعلاقته بالقوانين الأخرى:

علاقة قانون الإعلام بقانون العقوبات:

ثمة علاقة وطيدة بين قانون الإعلام وقانون العقوبات، الذي يسمى أيضا بالقانون الجنائي. وهو مجموعة القواعد التي تحدد الأفعال التي جرمها المشرع، والعقوبات والتدابير المقررة لها. وكذلك قواعد ملاحقة المجرم، والتحقيق معه، ومحاكمته، وتنفيذ العقاب فيه.¹ وفي المجال الإعلامي نقصد بذلك، العقوبات الخاصة بالصحافة وكافة القواعد القانونية التي تتناول كيفية توجيه الاتهامات في الجرائم الخاصة بالنشر. وأصل المحاكمات التي تصدر عن المحاكم في جرائم خاصة تحدد المتسببين فيها، كما أن ثمة رابطة قوية بين القانون الجنائي وقانون الإعلام نتجت عن قيام هذين الفرعين من فروع القانون العام بإضفاء الحماية على الحريات العامة عن طريق تسليط العقوبات على المتعدين عليها سواء من خلال قانون المطبوعات والنشر أو قوانين العقوبات، كما يبدو جليا أن العلاقة بين قانوني الإعلام والقانون الجنائي قد نشأت واستندت معا على بعض قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (شخصية العقوبة) تعдан من مصادر القانون الجنائي في الوقت الذي تؤلف فيه هاتان القاعدتان أساس قانون الإعلام لتعلقهما بالحريات العامة.² وعليه، فالجرائم الصحفية لا تقتصر أحكامها فقط على ما ورد في أخلاقيات المهنة الصحفية الواردة في قانون الإعلام، بل تستوحي أحكامها أيضا من قانون

¹ مقتبس من كتاب الكتروني في شكل PDF بعنوان: المدخل إلى علم القانون، ص 69.

² عزوق الخير: مكانة قانون الإعلام وعلاقته بفروع القوانين الأخرى، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة العدد 23، ص 20.

العقوبات. ونشير هنا بجلاء أن قانون الإعلام الجزائري قد ربط مضمونه بقانون العقوبات مثلما توضحه المادة 47: يلتزم أعضاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وأعوانها بالسرا المهني بشأن الوقائع والأعمال والمعلومات التي قد يطلعون عليها بحكم مهامهم، طبقاً لأحكام المادة 301 من قانون العقوبات¹.

علاقة قانون الإعلام بقانون الانتخابات: الانتخابات، هي إجراء دستوري لاختيار الفرد، أو مجموعة من الأفراد لشغل منصب معين، وتعرف أيضاً بأنها مجموعة من المبادئ القانونية التي تتكون من نظام تشريعي الهدف منه تنظيم عملية الانتخاب حتى ينتج عنها تطبيق قانون جديد، أو تعديل قانون قائم، أو فوز أحد المرشحين للانتخابات، أو غيرها من الأحداث الدستورية المرتبطة بالانتخابات ارتباطاً مباشراً². فالعلاقة بين قانون الانتخابات وقانون الإعلام تتجلى في عملية اختيار الأشخاص لتولي المناصب التي يحددها قانون الإعلام وذلك بتطبيق قانون الانتخاب فيما يعرف بصيغ الانتخاب والوكالة والفرز وإعداد المحاضر الرسمية وإعلان النتائج. وتتجلى هذه العلاقة بنص المادة 50 من قانون الإعلام الجزائري كالتالي:

تشكل سلطة ضبط الصحافة المكتوبة من أربعة عشر (14) عضواً. يعينون بمرسوم رئاسي على النحو الآتي:

- ثلاثة (3) أعضاء يعينهم رئيس الجمهورية ومن بينهم رئيس سلطة الضبط،
- عضوان (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس المجلس الشعبي الوطني،
- عضوان (2) غير برلمانيين يقترحهما رئيس مجلس الأمة،

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام الجزائري 2012، ص 6.

² مجد خضر: مفهوم الانتخابات، من موقع:

- سبعة (7) أعضاء ينتخبون بالأغلبية المطلقة من بين الصحفيين المحترفين الذين يثبتون خمس عشرة (15) سنة على الأقل من الخبرة في المهنة¹.

من هنا يتبين جليا، كيف تنشأ علاقة قانون الإعلام بقانون الانتخاب فيما يتعلق بنظام الانتخاب بالأغلبية المطلقة والفرز والانتخاب بالوكالة حسب المواد 48 وما فوق من قانون الانتخابات².

علاقة قانون الإعلام بقانون الأرشيف الوطني: يعد الإعلام جزءا أساسيا من التراث الثقافي للبلاد، لذا يجب حمايته وصيانته، نظرا لما يتميز به من فوائد وأنه ذا قيمة. وفي هذا الخصوص، نستذكر المثل الذي يقول: "إذا اردت أن تستطلع بلدا ما فعليك أن تستطلع إعلامه" وقانون الأرشيف، حسب المادة 2 توضح أن الوثائق الأرشيفية، هي عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص طبيعيا كان أو معنويا أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها³.

وفي قانون الإعلام الجزائري نجد المادة 32 التي تنص: زيادة على الأحكام المتعلقة بالإيداع القانوني المنصوص عليها في التشريع المعمول به، يجب أن تودع نسختان (2) من كل نشرية دورية لدى سلطة ضبط الصحافة المكتوبة⁴. والإيداع القانوني، يقصد به إلزام كل ناشر أو مؤلف أو طابع إيداع نسخ مجانية من مؤلفه على مستوى الوزارة الوصية وعلى مستوى الأرشيف الوطني وعلى مستوى المكتبة الوطنية، إلخ.

¹ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام الجزائري 2012، ص 7.

² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الجريدة الرسمية، عدد الأول السنة 49 الموافق لـ 14 يناير 2012، ص 14 وما فوق.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون رقم 88 - 09 مؤرخ في 26 يناير 1988 يتعلق بالأرشيف الوطني الجريدة الرسمية، ص 139.

⁴ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: قانون الإعلام الجزائري 2012، ص 25.

علاقة قانون الإعلام بقانون المالية: في هذا الإطار، نذكر المثال الآتي في مجال الصحافة المكتوبة، حيث المادة 49 من قانون الإعلام الجزائري توضح مدى ارتباط هذا الأخير بقانون المالية من خلال الاعتمادات المقيّدة لقيام سلطة ضبط الصحافة المكتوبة، والعون المحاسب الذي يعينه الوزير المكلف بالمالية.

علاقة قانون الإعلام بالقانون الجنائي: يبدو أن هناك علاقة وطيدة بين قانون الإعلام وقانون العقوبات ونقصد بذلك العقوبات الخاصة بالصحافة وكافة القواعد القانونية التي تتناول كيفية توجيه الاتهامات في الجرائم الخاصة بالنشر. وأصل المحاكمات التي تصدر عن المحاكم في جرائم خاصة تحدد المتسببين فيها، كما أن ثمة رابطة قوية بين القانون الجنائي وقانون الإعلام نتجت عن قيام هذين الفرعين من فروع القانون العام بإضفاء الحماية على الحريات العامة عن طريق تسليط العقوبات على المتعدين عليها سواء من خلال قانون المطبوعات والنشر أو قوانين العقوبات كما يبدو جليا أن العلاقة بين قانوني الإعلام والقانون الجنائي قد نشأت واستندت معا على بعض قواعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فقاعدة لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص (شخصية العقوبة) تعدان من مصادر القانون الجنائي في الوقت الذي تؤلف فيه هاتان القاعدتان أساس قانون الإعلام لتعلقهما بالحريات العامة. فعلاقة قانون الإعلام بقانون العقوبات تتجلى من خلال النص على جرائم الصحافة وتنظيم الإجراءات التي تتناول المحاكمة، كما أن قوانين العقوبات تستمد أسسها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، حيث لا جريمة إلا بنص وعقوبة شخصية. وهنا تبرز حرية التعبير والإعلام كأساس للحريات. ومنه يكون قانون الإعلام كفرع أساسي من فروع القانون العام، إذ ينظم العلاقة بين الدولة والأفراد والدول الأخرى في مجالات الاتصال المختلفة.

علاقة قانون الإعلام بالقانون الدستوري: يتضح جليا أن هنالك علاقة مشتركة تجمع بين قانون الإعلام والقانون الدستوري بحكم انتمائهما إلى فرع قانوني واحد هو

القانون العام بمعناه الواسع، بحيث يختص كل واحد منهما بمعالجة مختلف المواضيع المختلفة المتعلقة بنظرية الدولة، حيث يعالجها القانون الدستوري ككل، بينما يتناولها قانون الإعلام في بعض من جوانبها وما يتفرع عنها من مشاكل إعلامية على الصعيدين الوطني والدولي. ويمكن توضيح العلاقة بين قانون الإعلام والقانون الدستوري كالآتي:

أ. من ناحية التعريف: فإذا اعتمدنا على التعريف التقليدي للقانون الدستوري القائل بأنه (قانون الحرية) فإن الصلة تتوضح أكثر من هذه الناحية بين قانون الإعلام والقانون الدستوري، لأن قانون الإعلام أيضا هو قانون الحرية. وإذا كانت هنالك اختلافات في وجهة نظر الفقهاء حول تعريفات القانون الدستوري، فإنهم متفقون على أن قانون الإعلام هو قانون بعض وجوه الحريات السياسية وتتجلى الصلة الوثيقة بين القانون الدستوري وقانون الإعلام في كون قوانين الإعلام إنما تستمد أسسها وقوتها من الدستور. وأنه هو الذي يحدد مجال الحريات التي تنص عليها الدساتير وبالتالي فإن التفاعل بينهما كبير جدا. وعليه فإن القوانين لا تستطيع مصادرة الحريات العامة دون مخالفة الدستور وأن هذه الحريات لا تتحدد مضامينها إلا بقانون الإعلام.

ب. من ناحية المضمون: إذا كانت الدولة من وجهة نظر القانون الدستوري تتألف من مجموعة من العناصر الإقليمية والبشرية والسياسية التي تؤلف وتشكل مادة القانون الدستوري، فإن قانون الإعلام يهتم أيضا بعنصرين من هذه العناصر الثلاثة ونعني بهما العنصر البشري والسياسي وبالتالي فإن للتعليم والدخل القومي وتوزيع الثروات على الأفراد والاستقرار والامن السياسي ومشكلات التنمية وغير ذلك تعد من العوامل الاجتماعية والسياسية التي لها علاقة مباشرة بشكل أو بآخر بطبيعة نظم الإعلام للدولة ولذلك نعتقد أن قانون الإعلام يوجد في جميع الدول مهما كانت طبيعة نظمها السياسية المختلفة التي يتسم بها قانون الإعلام.

ت. من ناحية السيادة: تتحدد سيادة الدولة الدستورية بميائها الإقليمية وأجوائها وأراضيها في القانون الدستوري بينما. تتحدد سياستها الإعلامية ضمن الحدود المخصصة لها في الموجات الإذاعية لذلك نرى أن أي اعتداء على هذا المجال هو بمثابة استفزاز وعدوان على سيادة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي.

علاقة قانون الإعلام بالقانون الدولي: يختص القانون الدولي بحل النزاعات التي تنشأ بين الدول، حيث تكون الدولة فيها طرفا وكذلك قانون الإعلام يختص أيضا بحل النزاعات الناشئة عن مسؤولية الدولة في مجالات الإعلام، سواء عن فعل الأفراد المسيء للدول من خلال جرائم النشر أو من فعل الدولة المسيء للدول المجاورة أو غيرها والذي ينتج عن طريق النشر والإذاعة والتلفزيون، إلخ. وقد تولدت هذه المسؤولية الدولية عن الشعور بأن مثل هذه الأفعال المسيئة تعرض أمن الدول والسلام العالمي إلى المخاطر. وعليه، فقد نصت أغلبية المعاهدات الدولية للإعلام على مكافحة هذه الأفعال الضارة وتوقيع العقوبات عن طريق لجنة حرية الإعلام التابعة للأمم المتحدة على الدول المخالفة لنصوص هذه الاتفاقيات الإعلامية. وفي هذا الإطار أكد معظم فقهاء القانون أمثال (أنزليوتي) و (فيشر وبازدوفان) على أن مسؤولية الدولة في مجالات الإعلام تتولد عن قيامها أو قيام إحدى مؤسساتها بالإخلال بقواعد العرف أو التعامل الدولي بحيث تؤدي إلى الإضرار بالدول أو بمجموعة الدول الأخرى، ضررا بليغا وهو أساس هذه المسؤولية في حين لا يترتب عن التقصير أية مسؤولية دولية، إلا أن بعض الدول أخذت بفكرة المسؤولية على الأضرار المستقبلية التي قد تنجم عن أفعال الدول ضد بعضها البعض وبضرورة قيامها بالتعويض عن تلك الأضرار المستقبلية وهذا المبدأ أخذت به فرنسا من خلال قرارات الجمعية الوطنية، لا سيما بعد إطلاق الأقمار الصناعية الخاصة بالاتصالات التي يمكن أن تحدث أضرارا مستقبلا في المجال الخارجي بعد أن تتعطل أجهزتها وتحمده وتسقط على الأرض كما حدث للقمرين الصناعيين السوفيتي والأمريكي اللذين

تساقطت أجزاءهما فوق كندا وأستراليا حيث قامت كل من حكومة الاتحاد السوفيتي وأمريكا بالتعويض عن الخسائر الناتجة عن ذلك.

علاقة قانون الإعلام بالقانون الإداري: من دون شك أن علاقة قانون الإعلام بالقانون الإداري تتضح من خلال التعامل مع الإدارة العامة مثل اعتماد تصاريح ممارسة النشاط الإعلامي كالبيع والتوزيع ومختلف الخدمات الإدارية الأخرى والقانون الإداري يسعى للمحافظة على النظام العام ومكوناته، فهو يرتبط حينئذ بما يعرف بالحريات. ولقد كان لتقدم وتطور مفهوم الوظائف الإدارية للدولة خاصة في النظم السياسية الحديثة عقب تطور مفهوم الحريات في الوقت الحاضر أثر في قيام وإعاقبة نشاط الأفراد في التمتع بتلك الحريات والتدخل في تنفيذها، وباعتقادنا فإن تلك الحريات من دون تدخل الدولة تبقى حريات قانونية أو شكلية مجردة حرية لا معنى لها، لأن تلك الحريات هي حقوق نسبية ويجب أن توضع بين أيدي الأفراد الإمكانات المادية والمعنوية كالتثقيف والعمل لكي يتحول مفهوم الحرية الفردية إلى نوع من الحريات الاجتماعية.

خلاصة القول فإنه نتيجة للتطور الهائل الذي حدث في وسائل الإعلام أصبح للدول الرأسمالية مؤسسات احتكارية تدر أرباحا هائلة على محتكريها حيث صاروا يخافون على صحة الأخبار المتداولة ويراقبونها بدقة وتجرد و تحتم عليهم سن قوانين للإعلام، لما كان قانون الإعلام يؤدي خدمة اجتماعية وثقافية وسياسية ورياضية في مختلف مجالات الدولة فإنه يدخل ضمن نطاق القانون، فبالنسبة للقانون الإداري العام فتبرز العلاقة الوثيقة بين قانون الإعلام والقانون الإداري، في أن قانون الإعلام يستمد قواعده التنظيمية من القانون الإداري، فمثلا قوانين الإعلام الخاصة بأجهزة المؤسسات الإعلامية وقوانين البريد مستمدة من القانون الإداري، وعلاوة على ما تقدم فإن أحد النظامين اللذان يحكمان شؤون الصحافة هو النظام الإداري الذي يتضمن كافة القواعد القانونية المتعلقة بالنشر والطبع والتوزيع والتي يجب أن يلتزم بها الكتاب والمحررون وبائعو الصحف والنشريات الأخرى. ومن ذلك نرى أنه يتحتم على

أن الصلاحيات الإدارية المطبقة في كافة قواعد قانون الإعلام يجب أن تكون وسيلة لحماية وسائل الإعلام وتبادل الأخبار بالشكل الملمزم، لكيلا تكون تلك الصلاحيات أداة بيد السلطة للتضييق على حرية الإعلام والاتصال¹.

¹عزوق الخير، مرجع سابق، ص 16-22، (منقول بتصرف).